الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.25

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٥**

الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة أنتاركتيكا

المناقشة العامة، والنظر في مشروع القرار (A/C.1/57/L.61) والبت فيه

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة اليوم في مشروع قرار يتعلق بمسألة أنتاركتيكا، قدمه الرئيس بعد مشاورات فيما بين المجموعات والوفود.

ويعتبر مشروع القرار بوجه عام استكمالا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٥٤، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويلاحظ مشروع القرار بارتياح دخول بروتوكول مدريد لمعاهدة أنتاركتيكا المتعلق بحماية البيئة حيز النفاذ، ويرحب بالتعاون المستمر فيما بين البلدان التي تضطلع بأنشطة بحث علمي في أنتاركتيكا، ويرحب أيضا بتزايد الوعي بما يبديه المجتمع الدولي من اهتمام بأنتاركتيكا. ويؤكد مشروع القرار من جديد اقتناعه بأن مصلحة البشرية جمعاء تقضي بأن يظل استخدام أنتاركتيكا مقصورا إلى الأبد على الأغراض السلمية وحدها، وبألا تصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي.

ويرحب مشروع القرار كذلك بالدعوات الموجهة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحضور الاجتماعات الاستشارية المتعلقة بمعاهدة أنتاركتيكا، لكي يتسنى له تقديم المساعدة إلى هذه الاجتماعات في أعمالها الموضوعية، ويحث الأطراف على مواصلة ذلك بالنسبة للاجتماعات الاستشارية المقبلة. ويرحب مشروع القرار بالممارسة التي تقدم بمقتضاها الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا إلى الأمين العام بانتظام معلومات عن اجتماعاتها الاستشارية وأنشطتها في أنتاركتيكا، حتى يتسنى للأمين العام أن يقدم تقريرا لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الستين.

وأود أن أقترح أن تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.61. وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-67202 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/57/L.61، المعنون ''مسألة أنتاركتيكا''.

أقترح أن تعتمد اللجنة مشروع القرار A/C.1/57/L.61 بتوافق الآراء. وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة توافق على اعتماد مشروع القرار.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/57/L.61*.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم السيد الرئيس على عرض مشروع القرار المتعلق بمسألة أنتاركتيكا (A/C.1/57/L.61)، الذي اعتمد توا. ويسر وفدي أن اللجنة تمكنت من اعتماد مشروع قرار بشأن موضوع أنتاركتيكا بتوافق الآراء مرة أخرى. كما يود وفدي أن يسجل تقديرنا العميق لوفد بولندا، الذي يمثل الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا، لما أبداه لنا من تعاون في العملية الاستشارية.

يعتبر مشروع القرار أساسا، كما أبرز الرئيس نفسه، استكمالا للقرار ٤٥/٥٤، الذي اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأن الجمعية، باعتمادها مشروع القرار A/C.1/57/L.61 هذا العام، ستلاحظ مع الارتياح بدء نفاذ بروتوكول مدريد المتعلق بالبيئة الذي يكرر تأكيد أن تكون قارة أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلم والعلم. وستواصل الجمعية تأكيد أنه ينبغي أن تجري إدارة أنتاركتيكا واستخدامها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبما يحقق صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي لفائدة البشرية بأسرها.

ويشيد وفدي باستمرار التعاون بين الأطراف الاستشارية وسائر المجتمع الدولي في تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتصلة بمعاهدة أنتاركتيكا. ونثق بأن المناقشة التي تجري كل ثلاث سنوات في اللجنة الأولى بشأن مسألة أنتاركتيكا ستواصل تزويد أعضاء المجتمع الدولي، داخل منظومة معاهدة أنتاركتيكا وخارجها، بمنتدى للحوار المثمر.

وإننا نتطلع إلى توثيق وزيادة التعاون البناء في الأعوام المقبلة، بغية كفالة أن تظل أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلم والعلم لصالح البشرية جمعاء.

السيد أوغونوفسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أردد ما قاله ممثل ماليزيا، وأن أشكركم السيد الرئيس، لقيامكم بعرض هذه الوثيقة الهامة، مشروع القرار A/C.1/57/L.61. كما أود أن أشكر وفد ماليزيا لما قدمه من إسهام في إعداد مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال المعنون ''مسألة أنتاركتيكا''.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اجتمعت اللجنة الأولى على مدى الأسابيع العديدة الماضية للنظر في أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. وتراوحت هذه المسائل من الأسلحة الصغيرة إلى أكبر أنواع الأسلحة. وعلى الرغم من أننا عملنا بأسلوب عملي، فإننا لم نمض في عملنا على الشكل المعتاد، لأنه لم يكن هناك أي شيء معتاد فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين التي قمنا بمعالجتها: فكل مسألة من هذه المسائل هامة. والأهم من كل شيء على الإطلاق أن اللجنة أكدت من جديد المبدأ الأساسي بأن التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي في التصدي لمشاكل الأمن العالمي. ويعد هذا المبدأ السليم الصخرة الجبارة التي يجب علينا أن نواصل البناء عليها.

وفي بداية هذه الدورة، ذكّرت زملائي بضرورة قيام اللجنة بالرد على المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/57/387). وقد أكد ذلك التقرير

من جديد، في جملة أمور، على ضرورة الحد من طلب التقارير من الأمانة العامة، والحد كذلك من عدد القرارات. وليس لدي أدنى شك بأن أعضاء اللجنة الأولى قد بذلوا ما في وسعهم لبلوغ هذين الهدفين، بالرغم من أننا نظرنا بالفعل في عدد من مشاريع القرارات أكثر مما نظرنا في العام الماضي وطلبنا من التقارير أكثر مما طلبنا في العام الماضي. ورغم أنه ما من شك في أن ذلك لن يشكل مشكلة يتعين على رئيس اللجنة المقبل أن يتصدى لها، فإني أحث جميع الأعضاء على إمعان النظر في مزايا اعتماد عدد أقل وأكثر توحيدا من القرارات، فضلا عن طلب عدد أقل من التقارير التي تتسم بطابع مركز وتحليلي أكبر. وسيتيح إحراز تقدم حقيقي في هذين المجالين لنا جميعا أن نكرس وقتنا ومواردنا المحدودة للنظر في أهم البنود المدرجة في جدول أعمالنا الشاق وأكثرها إلحاحا.

وسيقوم العالم في تقييمه للتقدم الذي نحرزه في معالجة هذه العناصر بالحكم على فعالية مداولاتنا بحسب ما يتحقق من تقدم ملموس. ذلك هو بالضبط النهج القائم على النتائج الذي يستجيب على أفضل صورة لمناشدة الأمين العام بأن تقصر الأمم المتحدة تركيزها على أداء المهم من الأمور.

وعليه فإنني أحث جميع أعضاء اللجنة على الدخول في مشاورات قبل أن نجتمع في العام المقبل لاستكشاف الطرق والوسائل للاستجابة على نحو أكثر فعالية لنداء الأمين العام الذي يلقى منا التقدير. وغني عن القول إن إحراز التقدم في مجالات عويصة مثل نزع السلاح وعدم الانتشار أمر تراكمي، وكثيرا ما يستغرق سنوات كثيرة جدا. فذلك التقدم، شأنه شأن جدول يشق طريقا له خلال واد هائل بين جبلين، لا بد له من تجاوز عقبات كأداء.

غير أن الجهود الحثيثة في هذه المجالات ما برحت تُظهر أن من الممكن بالفعل تحريك الجبال إذا ما توافرت الإرادة السياسية والرؤية والجهد المتفاني. وقد لا نكون انتهينا من حل جميع مشاكل العالم هذا الشهر، ولكننا أحرزنا شيئا من التقدم. فمن بين ٢٣ مشروع قرار أجريت عليها عمليات تصويت مسجلة، حقق ١٥ مشروعا زيادة في التأييد عما حصلت عليه في عمليات التصويت السابقة، وأكثر من نصف مشاريع القرارات التي كسبت مزيدا من الأصوات يتناول القضايا النووية. غير أن إجراء مقارنات بسيطة من هذا القبيل أمر محفوف بالخطر، نظرا لاختلافات الموضوعية في نصوص فرادى مشاريع القرارات. ومع ذلك فإن هذه الأصوات تمثل تطورا إيجابيا. فهي تشير إلى استمرار العملية التراكمية لبناء الدعم للمعايير العالمية، بالرغم من استمرار التوتر بأشكاله في عالمنا المضطرب اليوم.

واعتمدت اللجنة أيضا خمسة مشاريع قرارات جديدة أقرت بأغلبيات كبيرة أو بدون تصويت، عن التخفيض الثنائي في الأسلحة النووية الاستراتيجية، وعن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وعن التشريعات الوطنية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة، وعن أسلحة الدمار الشامل، وعن تعزيز تعددية الأطراف.

بيد أنه، قبل أن نحتفل بهذه الإنجازات، فإن أي تقييم منصف قد يلاحظ أيضا استمرار بعض أنماط متسمة بالانقسامات العميقة في التصويت على بعض مشاريع القرارات. فكان هناك على سبيل المثال أكثر من ٤٠ امتناعا عن التصويت أو صوتا معارضا على ١٠ مشاريع قرارات، سبعة منها تعالج مسائل نووية. وينبغي الإشارة أيضا إلى أربعة مشاريع قرارات فقدت بعض التأييد مقارنة بعمليات التصويت المسجلة السابقة على مشاريع مماثلة، وكل هذه المشاريع كانت تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتدل هذه الانقسامات على أنه بينما كانت اللجنة متحدة بوجه عام فيما يتعلق بالهدفين الأساسيين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار، فما زالت هناك خلافات عميقة بشأن الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. وما دامت اختلافاتنا لا تعرض أهدافنا للخطر، فمن الأفضل أن يُنظر إليها على أنها مجرد جزء من عملية بناء التأييد

للمعايير العالمية، التي تستغرق الوقت وتتطلب الجهد المستمر. وتدل عمليات التصويت هذه على ما ينتظرنا من العمل سعيا لتحقيق أهدافنا.

وتتمثل أوسع إنجازاتنا في إشعال جذوة الإيمان بالهدفين الأساسيين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار كطريقة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وبدور تعددية الأطراف الذي لا غنى عنه في السعي لتحقيق هذا الهدف. وليس هذا بالإنجاز الضئيل. وله دلالات طيبة بالنسبة لتراهة اللجنة ومن شأنه أن يبث الأمل في إحراز تقدم إضافي في الأعوام المقبلة.

وأود في الختام أن أعرب عن عظيم تقديري لجميع أعضاء اللجنة لتعاونهم معي خلال هذه الدورة. وكذلك أثرت في نفسي كثيرا روح التراضي والمرونة التي أبدتها جميع الوفود طوال دورة اللجنة برمتها. وكان العمل مع هذه المجموعة الممتازة من المهنيين والخبراء مصدر سعادة كبيرة بل وشرفا لي.

كما أود أن أتوجه بالشكر للأعضاء على ما أبدوه من تعاون ودعم كاملين في استغلال الوقت المتاح والمرافق المخصصة للجنة الأولى بهذه الدرجة من الكفاءة. ولدي اعتقاد راسخ بأن اللجنة الأولى قد وضعت مرة أخرى المعيار الذي تسترشد به جميع اللجان الأخرى من حيث الفعالية في إدارة الوقت والكفاءة في استخدام مرافق المؤتمرات.

وأود أن أعرب أيضا لزملائي أعضاء المكتب عن أعمق التقدير والإعجاب، وهم بالتحديد نائب الرئيس السفير خوزيه نيكولاس ريفاس ممثل كولومبيا، والسيد جمال ناصر البدر ممثل قطر، والسيد رازفان روسو ممثل رومانيا، وبطبيعة الحال مقررنا السيد محمد سمسار، ممثل تركيا. فقد كان لما أسدوه من مشورة وما قدموه من مساعدة أثر كبير في تمكيني من الاضطلاع بمهامي بفعالية كرئيس لهذه الهيئة.

واسمحوا لي بأن أعرب باسم اللجنة عن صادق امتناني للسيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، لما قدمه من الدعم هو ومعاونوه في إدارة شؤون نزع السلاح. وأخص بالشكر أمين اللجنة الأولى، السيد محمد ستار، الذي يشكل دعامتنا الرئيسية، ومعاونيه على جهودهم التي لم تعرف الكلل طوال دورة اللجنة الحالية.

وأود أيضا أن أشكر جميع المترجمين، الشفويين والتحريريين، ومدوني المحاضر، والموظفين الصحفيين، وموظفي الوثائق، وموظفي المؤتمرات، ومهندسي الصوت الذين لم يألوا جهدا في العمل وراء الكواليس لكي يصلوا بهذه اللجنة إلى اختتام أعمالها بنجاح.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للمنظمات غير الحكومية الكثيرة التي زودت هذه اللجنة بالمعلومات وما برحت تقدم التقارير عن أنشطتنا للجهات التي تتبعها كل منها، رغم أن تلك المنظمات نادرا ما تلقى الاعتراف الذي تستأهله. فكلما زاد الفهم العام والتقدير للعمل الذي نضطلع به في هذه اللجنة، زاد احتمال أن تستجيب الحكومات الوطنية للمطالبة الملحة باتخاذ الإجراءات لترجمة الأهداف المبدئية الواردة بجدول أعمالنا الهام إلى إنجازات ملموسة. ولا أشك في أن المنظمات غير الحكومية تؤدي وستظل تؤدي دورا حيويا في هذا الصدد، وأرجو لها جميعا مستقبلا مثمرا للغاية.

ستعود اللجنة الأولى إلى الانعقاد في العام المقبل، في موعد ما من شهر تموز/يوليه أو آب/أغسطس، لكي تنتخب رئيسا لدورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين.

بهذا تكون اللجنة الأولى قد اختتمت أعمالها لدورة عام ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.